الفصل الثالث

خصائص الاستشهاد في المعجم التاريخي

المبحث الأول: صدق دلالة الشواهد على المعاني المستشهد لها

المبحث الثاني: عدد الشواهد وطولها واختصارها

المبحث الثالث: الاعتداد بألفاظ الشواهد وأهمية دلالتها على الإطار الثقافي للعصر

صدق دلالة الشواهد على المعاني المستشهد لها

يراد بصدق دلالة الشواهد في المعجم اللغوي التاريخي علاقتها بالألفاظ المعبرة عنها، والتي سيقت في الأساس من أجل إيضاح معناها وبيان استعمالها؛ إذ لابد من التلاؤم بين الألفاظ والشواهد المعبرة عنها؛ فالشواهد ـ كما سبق ذكره في بداية الكتاب ـ من ضرورات تعزيز المعنى، والسياق أساس في تحديد المعنى؛ ومن ثم كانت الأفضلية للشواهد المتميزة، التي تحوي أفضل تبيان للمعنى.

من هنا تظهر أهمية العناية بالشواهد، وعلاقتها بالألفاظ أو الكلمات المعبرة عنها، وإلا كان اللفظ في واد، والشاهد في واد آخر؛ ومن ثم فلا فائدة تذكر من اقترانهما معًا في المعجم؛ فما بالنا إذا وقع هذا في المعجم اللغوي التاريخي؟!

ومما ورد في المعاجم العربية من الشواهد مخالفًا للفظ المعبر عنه ما أخذه ابن برّي والزبيدي على الجوهري في كلمة "صَعْلَة"؛ فقد جاء في تاج العروس:

"والصَّعْلُ: الظليم لأنه صغير الرأس، والصَّعْلة: النعامة، عن يعقوب قال ذو الرمة:

بها كل خَوّارٍ إلى كل صَعْلَةٍ ضَهُولٍ وَرَفْضِ المُذرِعاتِ القَراهِبِ

هذا البيت استشهد به الجوهري على قوله: حمار صَعْلٌ: ذاهب، وليس فيه شاهد، نبَّه على ذلك ابن برّي"[1].

(١) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، ج٧/ ٤٠٣، باب اللام فصل الصاد، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان، سنة ١٣٠٦هـ وانظر كذلك: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ج٥/ ١٧٤٤، باب اللام فصل الصاد، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، ط٣، القاهرة، ١٩٨٢م، والبيت لذي الرمة في ديوانه، ص٥٤، عني بتصحيحه كارليل هنرى هيس مكارتني، سنة ١٩١٩م، مطبعة كلية كمبريدج.

وبيِّنٌ من استشهاد الجوهري بهذا البيت أنه وضع شاهدًا لكلمة "صعل" على أنها بمعنى "حمار"، والصواب أن " الصعل" هو الظليم، ذكر النعام، ومن ثم كان الاضطراب الذي أظهره عدم صدق دلالة الشاهد على اللفظ، أو عدم صدق دلالة معنى اللفظ على الشاهد المستخدم.

ويعترف محرر "المعجم التاريخي للغة الأمريكية الدارجة" بأنه كان أحيانًا يعطي معاني للكلمة لا تدل عليها الشواهد المدرجة في المدخل؛ إما لأنه لا يستطيع طباعة تلك الشواهد في معجمه بسبب حقوق التأليف؛ أو لأنه يصعب توثيقها بصورة ملائمة، أو لأنه لم يكن لديه الوقت الكافي للبحث عن شواهد على المعنى المطلوب[1]، وهذا في رأينا أمر غير مقبول في معجم غير تاريخي؛ ومن ثم لا يقبل بحال من الأحوال في المعجم التاريخي.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أهمية التفريق بين دلالة الشاهد على المعنى الحقيقي والمعنى المجازي؛ حيث إن هناك ألفاظًا أو استعمالات كتب لها الشيوع؛ فلم يعرف أهي من المجاز أم الحقيقة، وهذا يجعلنا نقوم بمحاولة أو محاولات لاستعادة إدراك الظروف التي هُيِّئَتْ لهذه الاستعمالات التي كتب لها الشيوع.

فعلى سبيل المثال، عبارة: "وأنفه راغم"، أو "على الرغم من" استعمالها معروف شائع، وربما لم يَدُرْ بخلد من يستعمل هذه العبارة أن مادة (رغم) قد استعملت فيها استعمالاً مجازيًا، وأن حقيقة مادة (رغم) متصلة بالاسم وهو (الرغام)، أي: (التراب).

فإذا قيل: "وأنفه راغم" فكأن أنفه يمس الرغام، أي: التراب؛ إشارة إلى إذلاله، ثم فارقت هذا الظرف وهذه الحال؛ فصارت تطلق في كل أحوال الاضطرار؛ فتقول مثلاً: "جئتك على الرغم من شدة البرد".

ولكن إذا نظرنا في المعاجم العربية القديمة لا نبصر بهذه العلاقة بين المعنيين: الحقيقي والمجازي؛ حيث خلصت المادة وانتهت إلى المعنى المجازي، وعلى هذا فإن المعنى الحقيقي صار من قبيل المواد المهجورة لعدم الحاجة إلى استعماله[2].

(١) انظر: الشواهد في المعجم التاريخي، د/ علي القاسمي، ص ١٨.

(٢) انظر فيما سبق: التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، ص ٣٦، ٣٧، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦م.

وتجدر الإشارة إلى أن "تعدد المعنى له صلة بالتطور الدلالي للألفاظ؛ وذلك بإلحاق مدلول جديد بمدلول قديم عن طريق العلاقة المباشرة بين المدلولين؛ ومن ذلك مثلاً لفظ الخليفة الذي اكتسب في الإسلام مدلولاً جديداً لم يعرف في العصر الجاهلي ... ويؤدي الاستعمال المجازي إلى تعدد معنى الكلمة؛ وذلك كاستعمال القميص والسربال مراداً بهما الخلافة"[1].

وقد أشار فيشر في مقدمة معجمه إلى أهمية مراعاة ذلك؛ فقال:

"يجب في ترتيب المعاني تقديم المعنى العام على المعنى الخاص، والمعنى الحسي على المعنى العقلي، والمعنى الحقيقي على المعنى المجازي؛ وذلك وفق سير تطور الفكر البشري"[2].

بيد أنه مما يؤخذ على فيشر في ذلك، أنه خلط بين معنى مجازي وآخر حقيقي في مادة "أخذ" التي عرضها على المجمع كنموذج لبداية عمله في معجمه التاريخي؛ حيث ذكر في معاني "أخذ" الحقيقية حديث (إن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته).

وبدهي ـ كما يقول الشيخ عبد القادر المغربي ـ أن أخذ الله الظالم ليس من باب الحقيقة في شيء؛ وإنما هو مجاز[3].

---

(١) ألفاظ الحكم والإدارة، د/ هويدي شعبان، ص ١٧، ١٨.

(٢) المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، ص ٢٤.

(٣) انظر في ذلك: مثال "أخذ" من معجم فيشر، تقديم وعرض أ/ محمد شوقي أمين، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، ص٣٧، مجلد ٤٢، والمعجم التاريخي للغة العربية؛ أستاذنا الدكتور/ محمد حسن عبد العزيز، ص١٠٦، واللغة العربية وحاجتها إلى معجم لغوي تاريخي، أ/ إسماعيل مظهر، ص٢٠، والحديث في صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾، حديث رقم ٤٦٨٦. والشيخ عبد القادر المغربي من أصل مغربي، ولد في اللاذقية، ثم رحل إلى طرابلس الشام، ثم إلى مصر، وقد كان عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عُيِّن بالمرسوم الملكي سنة ١٩٣٣، وكان عضواً مراسلاً للمجمع العراقي؛ انظر: المجمعيون في خمسة وسبعين عاماً، ص ٤٥٢.

عدد الشواهد وطولها واختصارها

عدد الشواهد

تتمثل أهمية عدد الشواهد في مزيد من توثيق اللفظ المستشهد له، وإضفاء مزيد من الإيضاح والتبيان لمعانيه التي يعبر عنها.

لكن الأمر يختلف إذا كنا بصدد وضع معجم لغوي تاريخي؛ ذلك أن المعجم التاريخي يتطلب أن تكون مادته كافية وافية، وفي الوقت نفسه معبرة وغير مكررة دون فائدة؛ وإلا خرج في أجزاء ضخمة، نحن أحوج إلى اختصارها؛ نظرًا لطبيعة المعجم التاريخي نفسه ومادته؛ حيث إنه بحال من الأحوال لن يكون إلا معجمًا ضخمًا بحق، في ضوء ما يتصور للغة العربية وغنائها على وجه الخصوص.

من هنا نرى ضرورة الاكتفاء بأقدم شاهد في كل قرن، يوضع عقب المعنى مباشرة؛ حتى يتناسب ذلك مع المعجم التاريخي ومادته، إلا إذا كان تعدد الشواهد حول كلمة معينة ضروريًا في إيضاح المعنى؛ حيث يعطي مثلاً ظلالاً مختلفة للمعنى المذكور؛ فتذكر هذه الشواهد مرتبة تاريخيًا لبيان مراحل التطور التي مَرَّ بها هذا اللفظ أو ذاك.

لكن الشواهد في المعجم التاريخي ستكون كثيرة على أية حال؛ نظرًا لاتباع منهجه الذي يتتبع شواهد المعاني على مَرِّ العصور؛ فلا بهم أن تكون بهذا الحجم وتلك الصورة، ما دامت مطابقة لمنهج المعجم، ويروي القارئ منها غليله بحصوله على مبتغاه؛ إذ لا يحقق المعجم التاريخي هدفه إلا بوجود أعداد كافية من الشواهد من كل العصور، توضح معاني الكلمات والتراكيب وتطورها، وقد مر بنا كيف أن المعاجم الأجنبية كانت تجمع أعدادًا هائلة من الشواهد الأولية؛ تثبت منها الشواهد المنتقاة؛ وما أغنى اللغة العربية بشواهدها التي تحتاج إلى انتقاء وتوثيق وتحقيق؛

لنختار منها المناسب لمعاني الكلمات، وعلى أي منهج كان الاختيار؛ فإنها في كل الأحوال ستكون كثيرة بالطبع.

وقد حَرَصَ معجم أكسفورد التاريخي على وضع الشواهد عقب كل معنى بمعدل شاهد واحد لكل قرن، ولو أن بعض الحالات تستلزم استعمال أكثر من شاهد عن كل قرن، ولقد دعت ضرورة جعل المعجم ذا حجم مناسب إلى استعمال أقل عدد ممكن من الشواهد المختارة من المادة المتاحة، وتقديمها في صورة مختصرة قدر الإمكان؛ فالغرض من تقديمها في شكلها المختصر إنما يهدف إلى توضيح الكلمة أو العبارة أو التركيب اللغوي[(١)].

وقد أشار فيشر إلى مسألة تعدد الشواهد في مقدمة معجمه في أكثر من موضع؛ فقال: "وإذا تعددت الشواهد يقتصر على أوضحها معنى"[(٢)].

وقال في موضع آخر: "ومن شأن المسائل التاريخية أن البحث فيها عرضة للنقص قل أو كثر؛ لذلك وجب الحرص والعناية بتقييد كل كلمة وعبارة وصلت إلينا فعلاً والانتفاع بها، وليس معنى هذا أن من الضروري إثبات كل الشواهد التي وردت على كلمة ما في المعجم؛ إذ إن هذا قد يؤدي إلى البلبلة عند إثبات كلمة كثيرة التداول؛ كما يتطلب تطويلاً لا موجب له، بل يجب الاقتصار على إثبات الشواهد ذات الطابع الخاص؛ أعني تلك التي تدل بحال من الأحوال على الأطوار التاريخية للكلمة، إلا أنه للتحقق من استخراج هذه الشواهد ذات الطابع الخاص، لابد من إمكان مراجعة كل المواضع التي وردت فيها هذه الكلمة؛ فإنه بهذا وحده يمكن تحديد قيمة كل شاهد لمعرفة الأطوار التاريخية العامة للكلمة وتراكيبها"[(٣)].

ويحمل هذا المعنى الذي يشير إليه فيشر في طياته كلامًا مهمًّا مؤداه: أنه يجب أن نهتم في المعجم اللغوي التاريخي بجمع عدد كبير من الشواهد التي يمكن أن

(١) المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر، د/ داود حلمي السيد، ص ١٤٥.
(٢) المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، ص ٢٣.
(٣) السابق، ص ٢٢.

نستخلص منها الشواهد المختارة التي سنضعها في المعجم، وكثرة هذه الشواهد، تساعدنا على تسهيل تلك المهمة الشاقة في اختيار الشواهد المطلوبة بدقة وعناية.

لكن يبدو أن اقتصار فيشر على أوضح الشواهد معنى لم يكن يقصد به الاكتفاء بشاهد واحد يدل على المعنى المطلوب، ولكنه كان يقصد الاقتصار على إثبات الشواهد المعبرة؛ وإن تجاوز ذلك وذكر شاهدين أو ثلاثة شواهد لمعنى واحد؛ وهذا ما يلاحظه من يتفحص معجمه التاريخي الذي لم يكتمل؛ حيث يجد مواد كثيرة تحوي شواهد متعددة لمعنى لغوي واحد.

ولم يسلم المعجم الكبير للمجمع من ذلك أيضًا؛ على الرغم من محاولة واضعيه أن يكون غرسًا لنواة معجم لغوي تاريخي؛ إذ تمتلئ مواده بشواهد متعددة في أحيان كثيرة حول المعنى الواحد.

وقد كان أجدر بهم الالتزام بشاهد واحد حول المعنى الواحد؛ حتى يقللوا من عدد صفحات هذا المعجم الضخم؛ حيث إن مواد الحروف التي طبعت منه حتى الآن قد شغلت حيزًا كبيرًا.

طول الشواهد واختصارها

الشواهد في المعجم اللغوي التاريخي لابد أن يكون لها ضابط يحكم طولها واختصارها؛ حتى لا ترسل على عواهنها هكذا؛ فلا فائدة تذكر من الاستشهاد بشاهد طويل قد لا نحتاج إلا إلى جزء يسير منه، ومن ثم يصبح هذا الشاهد بطوله عبئًا على المعجم التاريخي، وأيضًا لا فائدة تذكر من اختصار الشاهد بصورة غير مُرْضِيَة قد تأتي على الفائدة منه؛ ومن ثم لا يظهر المعنى المراد.

ذلك أن الشواهد في المعجم التاريخي تهدف إلى توضيح المعنى للكلمات أو العبارات أو التراكيب اللغوية؛ ومن ثم وجب تقديمها في صورة مختصرة وافية، تخدم الغرض من إيرادها، ولا تكون ذات خلل فتذهب بالمعنى، أو ذات طول غير مُجْدٍ فيحمل عبئها القارئ والمعجم معًا.

ولم تكن المعاجم العربية القديمة تحفل بمثل هذه الضوابط؛ لذا نراها تخلط بين الأمرين؛ فتارة يأتي الشاهد طويلاً جدًّا؛ دون حاجة لطوله، وتارة يأتي مبتسرًا لا يحوي سوى كلمات قليلة بها الكلمة المستشهد لها؛ ظنًّا من واضع المعجم أن هذا يكفي، والحقيقة أن المفترض في المعاجم عامة ـ أيًّا كان نوعها ـ أن تكون شواهدها وافية بالمعنى؛ حتى يصل إلى ذهن القارئ واضحًا؛ فالأمر لا يتوقف على إيراد شاهد فيه الكلمة المستشهد لها فقط، بل يحتاج إلى بيان المعنى مكتملاً في الشاهد نفسه؛ حتى يستطيع القارئ فهم هذه اللفظة أو تلك من خلال هذا المثال التوضيحي الذي نطلق عليه الشاهد؛ وإلا فما الفائدة التي تعود على باحث عندما يشغله معنى كلمة من الكلمات، ثم لا يروي المعجم فيها غليله؛ فيضطر إلى الرجوع إلى مصادر أخرى كي يحصل على معنى الكلمة في سياق الشاهد الذي أُورِدَ أساسًا للدلالة عليها؟!

ومما ورد في "لسان العرب" دليلاً على ذلك، ما ذكره ابن منظور في مادة (عهب)؛ قال: "عَهِبَ الشيءَ، وَغَهِبَهُ بالغين المعجمة إذا جهله، وأنشد:

وكـائـنْ ترى من آملٍ جَـمْعَ هِمَّـةٍ ... تَقَضَّتْ لـيـاليه، ولـم تُـغْـنِ أَنْـحُـبُـهْ
لُمِ المرءَ إن جـاء الإسـاءة عـامـداً ... ولا تُحْفِ لَوْمًا إن أتى الذنبَ يَعْهَبُهْ

أي: يجهله"[1].

وأرى أنه لا فائدة من ذكر البيت الأول؛ حيث إن المعنى في البيت الثاني تام، وبه كلمة الشاهد؛ ومن ثم فلم نكن بحاجة إلى ذكر البيت الأول وإثقال المعجم به.

على أنه قد ورد في اللسان شواهد أخرى كان طولها مفيداً؛ وذلك مثل قوله في مادة (بيح): "والبِيَاحُ بكسر الباء مخفف: ضرب من السمك صغار أمثال شبرٍ، وهو أطيب السمك؛ قال:

يـا رُبَّ شـيـخ من بـنـي ريـاح
إذا امـتـلأ البطن من البِـيَـاح
صـاح بليلٍ أنكـر الصِّـيَـاح

وربما فتح وشدّد"[2].

إذ إن البيت الأول مع البيت الثالث يتضافران معًا لإيضاح دلالة الشاهد في البيت الثاني.

وفي أحيان أخرى كان ابن منظور يستدرك على نفسه؛ لمعرفته بأهمية ذكر الشاهد تام المعنى؛ فبعد أن يذكره مبتسراً يأتي بما يتمم معناه؛ وآية ذلك قوله في مادة (ضرب):

"والضَّرَبُ بالتحريك: العسل الأبيض الغليظ، يذكر ويؤنث؛ قال أبو ذؤيب الهذلي في تأنيثه:

وما ضَرَبٌ بيضاء يأوي مليكها ... إلى طُنُفٍ أعيا براقٍ ونازلِ".

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة (عهب)، ج ٤/ ٣١٤٨ .
(٢) السابق، مادة (بيح)، ج ١/ ٣٩٤ .

ثم استدرك فقال:

"وخبر (ما) في قوله:

بأطيب من فيها إذا جئتَ طارقًا وأشهى إذا نامت كلابُ الأسافلِ"[1]

ومما أخذه الدكتور أحمد مختار عمر على معجم حديث لأستاذ جامعي مغربي: طول الشواهد وعدم تمام جملتها؛ فقال تعقيبًا على استشهاد الأستاذ الجامعي لكلمة (سآمة): "المثال: ما يزيح عنا كآبة الحياة ويرفع عنا كابوس السآمة ـ يعيبه شيئان: طوله، وعدم تمام جملته، ولا يحتج بأنه اقتباس من نص؛ لأن المثال يجب أن يرد في جملة مفيدة، وأن يكون مختصرًا؛ ولذا ينبغي التصرف فيه لتحقيق هذين الغرضين"[2].

وعلى الجانب الآخر هناك من يرى عكس ذلك؛ فها هو ذا الدكتور علي توفيق الحمد يرى أنه لكي نحافظ على حجم مناسب للمعجم ضمن حدود عملية يجب أن نقتصر في الاقتباسات على أقل قدر مختار وممثل للغاية من المادة المجموعة، وأن تكون هذه الاقتباسات موجزة قدر الإمكان، ويمكن إحالة القارئ ـ طبقًا لما يراه الدكتور ـ لمعرفة السياق الكامل وفهمه على الكتاب أو العمل الذي اقتبسنا منه؛ لذا فمن الضروري الإشارة إلى اسم الكاتب والكتاب والطبعة وتاريخ النشر ورقم الصفحة والسطر أو البيت، في نهاية كل اقتباس بدقة[3].

بيد أن كلامه هذا في حاجة إلى وقفة نظرٍ وتأمُّل، تقتضي نقطتين مهمتين:

---

(١) لسان العرب، مادة (ضرب) ج ٤/ ٢٥٦٧، وانظر كذلك بَيْتَيْ أبي ذؤيب في ديوان الهذليين، القسم الأول، ص ١٤١، ١٤٤، والبيت الأول فقط في إصلاح المنطق لابن السكيت، ص٣٦٠، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٢، سنة ١٩٥٦م.

(٢) المعجم العربي الحديث والخروج من الدائرة المغلقة، د/ أحمد مختار عمر، بحث بمجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة، العدد ٢١، يونيو ١٩٩٧م، ص ١٢.

(٣) المعجم التاريخي العربي، د/ علي توفيق الحمد، بحث بمجلة المعجمية التونسية، ص ١٣٤، ١٣٥.

الأولى: أن مما سبق ذكره يتضح لنا أهمية أن يكون الشاهد مختصراً، لكن ليس إلى حَدِّ عدم معرفة السياق؛ بل هو كما قال الدكتور أحمد مختار عمر يجب أن يرد في جملة مفيدة، وأن يكون مختصراً.

الأخرة: أن ضرورة الإشارة إلى المراجع بهذه الصورة التي يراها الدكتور علي توفيق الحمد، لا تتفق وطبيعة المعجم التاريخي؛ حيث إن ذلك من دواعي إثقاله، ولعل الإشارة عن طريق الرموز، أو جعل الإحالات في ملحق خاص يَحُدُّ كثيراً من هذا الإثقال، الذي لا يصح بحال من الأحوال أن يكون في نهاية كل اقتباس، ولعل إيراد الشواهد غير مبتسرة خير من ذكرها مبتسرة ومعها الإشارة إلى مراجعها؛ ما دمنا سنجعل الإحالات في ملحق خاص.

ولعل ما ذهب إليه الدكتور/ علي توفيق الحمد هو ما نَفَّذه من قبل صمويل جونسون (١٧٠٧ ـ ١٧٨٤م) في معجمه: (Dictionary of the English Language)؛ فبعد أن حشد كثيراً من الشواهد الطويلة التي رآها ستثقل معجمه اختصر كل شاهد ومثل في النسخة الخطية إلى مجموعات من الكلمات تكاد لا تؤدي أي معنى، ولقد أدى بتر هذه الشواهد والأمثلة الواردة مع التعاريف إلى عدم قدرتها على توصيل معناها، كما أراد لها أن تكون من قبل. على الرغم من احتفاظه في كل شاهد بالكلمة التي من أجلها أورده كمثل، ولم يقف الأمر عند هذا فحسب؛ بل لقد أدت عملية البتر هذه ـ في كثير من الأحيان ـ إلى تغيير معنى الجملة الأصلية التي ورد فيها الشاهد[(١)].

ومن الانتقادات التي وجهت إلى معجم جونسون أن مؤلفه كان يعتمد أحياناً على ذاكرته في إيراد بعض الشواهد؛ ومن ثم لم يكن عدد كبير منها دقيقاً؛ فعلى سبيل المثال أورد جونسون في معجمه شاهداً من مسرحية "هملت" لشكسبير، ثم كرر الشاهد نفسه بنص مختلف في موضع آخر من المعجم، والعجيب أن كلا النصين يختلف عن النص الأصلي في المسرحية[(٢)].

---

(١) المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر، د/ داود حلمي السيد، ص ٦٢.

(٢) James A.H Murray. "The evolution of English lexicography"؛ نقلاً عن د/ علي القاسمي، الشواهد في المعجم التاريخي، ص ١٩.

وتجدر الإشارة إلى أن جونسون فعل ذلك مبدداً مجهوده الضخم الذي جمعه من الشواهد، ومناقضًا ما ذهب إليه في مقدمة معجمه أنه "لا يكفي العثور على الكلمة؛ بل يجب أن تكون متصلة بغيرها من الكلمات؛ لكي يتبين معناها من فحوى الجملة ومغزاها"[١].

ويعلق الدكتور داود حلمي السيد على ذلك؛ فيقول: "وقصارى القول أن مجرد تسجيل الكلمة في المعجم لإثبات وجودها في اللغة لا يكفي؛ بل يجب أن تسجل هذه الكلمة في جملة أو عبارة مفيدة لتوضيح معناها من سياق الكلام؛ فضلاً عن معنى الجملة العام، وهذا هو الغرض الأساسي من استعمال الشواهد في المعجم، جنبًا إلى جنب مع معاني الكلمات"[٢].

وقد ذكر محررو "معجم أكسفورد التاريخي" في مقدمة المعجم أنهم نادرًا ما لجأوا إلى اختصار الشواهد، وأنهم في أحيان قليلة أسقطوا أو حذفوا بعض الكلمات التي لا لزوم لها في الشواهد؛ دون أن يؤثر ذلك على بنية جملة الشاهد، ودون أن يقلل من فاعليته في تحقيق الغرض الذي اختير من أجله؛ أي توضيح معنى اللفظ واستعماله[٣].

لكن في دراسة مقارنة إحصائية (قارنت شواهد المعجم بأصولها في المصادر) قام بها الأستاذ هوفمان في شواهد معجم أكسفورد، خلصت إلى أن حوالي ٢٠٪ من شواهد المعجم أصابها شيء من الحذف، وأحيانًا لم يشر محررو المعجم إلى مكان الحذف بالعلامة المعروفة (...)[٤].

ولعل هذا يعد من قبيل العدول عن المنهج ـ الناتج عن ضغط العمل ـ الذي يعتري كثيرًا من واضعي المعاجم في أثناء عملهم.

---

(١) Samuel gohnson, A Dictionary of the English Language, P.8.؛ نقلاً عن: الشواهد في المعجم التاريخي، د/ علي القاسمي، ص ١٥.

(٢) المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر، ص ٦٢.

(٣) الشواهد في المعجم التاريخي، ص ١٧.

(٤) السابق، الصفحة نفسها.

على أن الأستاذ هوفمان يصر على عدم جواز هذا الإجراء في المعاجم التاريخية[1]، ونختلف معه في هذا، في حالة أن المحذوف من الشواهد لا لزوم له في بنيتها أو توضيح المعنى الذي سيقت من أجله تلك الشواهد؛ ذلك أن المعاجم التاريخية لا تحتمل مزيداً من الإضافات التي هي في غنى عنها؛ حتى لا نجد أمامنا كمًا هائلاً من المجلدات، كان يمكننا تقليل عددها.

كما تجدر الإشارة إلى أن ذلك الأمر ليس مرتبطًا بالمعاجم التاريخية فحسب، أو المعاجم عامة، بل هو أمر يستحسن في كل بحث وعمل ـ فضلاً عن أن يكون مشروعًا كبيراً ـ أن ينأى الباحث قدر الإمكان عما لا يخدم موضوع بحثه، وألا يتوسع في نقاط فرعية لا تخص منهج عمله الذي اختطَّهُ لنفسه، والالتزام بذلك يريح القارئ ويجعله يقف على مراده ومبتغاه، دون عَنَت أو مشقة.

وقد فات فيشر في معجمه التاريخي، وكذلك في مادة "أخذ" التي تقدم بها للمجمع ـ أن يُولِيَ الشواهد هذا الأمر المهم، وهو العناية بطولها أو اختصارها طبقًا لما يحتاج إليه المعنى؛ وذلك أنه عمد كثيراً إلى اختصار الشواهد بما يخلُّ بالمعنى؛ وقد أتم شواهد هذه المعاني ـ في مادة "أخذ" فقط ـ وذكرها مكتملة أستاذنا الدكتور محمد حسن عبد العزيز في كتابه "المعجم التاريخي للغة العربية"[2]؛ تتميمًا للفائدة بعد أن وثقها من مصادرها.

أما المعجم اللغوي التاريخي الذي قدمه فيشر ولم يكتمل؛ فإن شواهده تحتاج إلى استيفاء معانيها من مصادرها ومظانِّها.

---

(١) السابق، الصفحة نفسها.

(٢) انظر هناك من ص ١١٤ ـ ١١٨.

الاعتداد بألفاظ الشواهد وأهمية دلالتها على الإطار الثقافي للعصر

الاعتداد بألفاظ الشواهد

يقصد بالاعتداد بألفاظ الشواهد في المعجم اللغوي التاريخي، اعتمادها للاستشهاد بها كأول مرة على ورودها تاريخيًا، أو على تطورها إلى معانٍ أخرى جديدة.

والحقيقة "أننا نجهل في كثير من الأحيان الظروف التي تسببت في إطلاق أقوال كتب لها الشيوع، ودعت إلى استعمالها استعمالاً واسعًا، وربما اجتهدنا الاجتهاد الدقيق في استعادة شيء من معرفة تلك الظروف، ومن هنا كان على الباحث في موضوع (علم الدلالة أو المعنى) أن ينهج نهجًا تاريخيًا"(١).

ويرى فيشر أن "الأهمية العظمى - مهما تكن الحال - هي للموضع الذي وردت فيه الكلمة في آداب اللغة لأول مرة، لكن يجب ألا يعزب عن البال أن كل كلمة قد بقيت مدة طويلة في أفواه الناس، قبل أن تجد لها مكانًا في الكتب"(٢).

ويؤيده قول الدكتور داود حلمي السيد: "وتسجيل ظهور الكلمة هو غالبًا تاريخ ظهور شيء مستحدث، أو تجربة أو ملاحظة طرأت على الناطقين باللغة"(٣).

وقد ظلت هذه الكلمات المستحدثة وغيرها، متداولة بين الناس، إلى أن وجدت لها مكانًا في نظم شاعر أو ناثر، حفظ لها مكانتها في الذيوع والانتشار، أو إثباتها في مظانِّها من الكتب والمعاجم، على أقل الأحوال.

---

(١) التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، ص ٣٦.

(٢) المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، ص ٢٣.

(٣) المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر، د/ داود حلمي السيد، ص ٨١.

ومن ثم فظهور لفظ في شاهد معين لا يعني أنه أول ظهور له؛ لكن يعني البدء لتأريخ اعتماده كشاهد، وإن كان يتداول بين الناس من زمن.

ويستثنى من ذلك القرآن الكريم والسنة النبوية؛ ذلك أن القرآن الكريم قد أتى بدلالات جديدة لبعض الألفاظ، وكذلك جاءت السنة بألفاظ ودلالات جديدة، لم يكن للعرب علم بها؛ فكان أول ظهور لهذه الدلالات والألفاظ الجديدة هو وجودها في الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية؛ حيث سُجِّلَ أول ظهور لهذه الدلالات وتلك الألفاظ في حينها، ولم تستغرق فترة زمنية في الاستعمال بين الناس حتى تسجل، ولعل من أشهر تلك الدلالات والألفاظ التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية: دلالة لفظ "الصلاة"؛ حيث كانت تعني "الدعاء"، فأخذت معنى جديداً وهو العبادة بالكيفية التي نعرفها، وفي السنة لفظ "الفأل"؛ الذي يعني: القول الحسن، أو القول أو الفعل الذي يستبشر به[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالموضع الذي وردت فيه الكلمة أول مرة ـ وإن كان عملاً شاقًّا في قليل أو كثير من الألفاظ ـ نابع من كون المعجم الذي نحن بصدده معجمًا لغويًّا تاريخيًّا، يفقد بعدم اهتمامنا بتلك النقطة أهم جوانب أركانه؛ إن لم يكن أساسه الذي تقوم عليه أركانه.

---

(١) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الفأل، حديث رقم ٥٧٥٥، والحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: (لا طيرة، وخيرها الفأل). قالوا: وما الفأل يا رسول الله؟ قال: (الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم)، وللاستزادة انظر: تطور دلالات الألفاظ الدينية بين الشعر الجاهلي والقرآن الكريم، د/ صباح عمر حلبي، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية التربية، جامعة الملك عبد العزيز، سنة ١٩٨٨م، وتجدر الإشارة إلى أن سؤال الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ عن معنى الفأل نشأ بسبب ما في نفوسهم من عموم الطيرة الشامل للتشاؤم والتفاؤل المتعارف فيما بينهم، وفي هذا إشارة إلى أنه فرد خاص خارج عن العرف العام معتبر عند خواص الأنام، وهو قوله: "الكلمة الطيبة" أي: الصالحة لأن يؤخذ منها الفأل الحسن. انظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، أبواب السير، باب: "ما جاء في الطيرة"، ٥/ ٢٤٢، وجاء في لسان العرب: "وكانت العرب مذهبها في الفأل والطيرة واحد؛ فأثبت النبي ﷺ الفأل واستحسنه، وأبطل الطيرة ونهى عنها"، لسان العرب، مادة "طير"، ص ٢٧٣٧، وانظر أيضًا: النهاية في غريب الحديث والأثر، حرف الفاء، باب الفاء مع الهمزة.

كـما تجـدر الإشـارة إلى أن عدم وجـود شـواهد على بعض الكلمـات في بعض العـصور ـ لا يعني أن اللـفظ قد أصـبح مهـمـلاً تمامًا؛ فـقد تنـدثر أو تختـفي بعض الكلمات في عـصر مـا، ثم تبدأ في الظهور مـرة أخرى؛ وعلى المعـجم التاريخي أن يسجل كل هذا.

أهمية دلالة الشواهد على الإطار الثقافي للعصر

مما يُدَعِّمُ صدق دلالة الشواهد في المعجم اللغوي التاريخي والاعتداد بها، دلالتها على الإطار الثقافي للعصر.

فمن المعروف أن كل حضارة جديدة أو عصر جديد يتطلب مادة لغوية جديدة؛ ولذلك لما وجد العلماء أنفسهم أمام لغة القرآن في العصر الإسلامي، أدركوا أنه لابد من فهم لغة التنزيل فهمًا جديدًا؛ لما فيها من أسرار لغوية جديدة[1].

فكل حقبة من حقب عمر العربية المديد "تتمثل فيها خواص لغوية مخالفة في قليل أو كثير لما نعرفه من قواعد ... وكثير من المصنفات عبر عصور العربية تلمِّح إلى ذلك، وتشير إلى تغيرات أصابتها في مختلف مستوياتها؛ على نحو ما تنبه إليه كتب اللحن مثلاً، أو كتب الدخيل... كل تلك علامات على الطريق تنبه إلى حقيقتين:

أولاهما: أن العربية شأنها شأن بقية اللغات، تصيبها تغيرات، وتطرأ عليها تطورات.

وثانيتهما: وجوب دراسة اللغة من الناحية التاريخية"[2].

ولا شك أن هذه الخواص اللغوية التي تتغير من عصر لعصر تترك ظلالها على الشواهد؛ فتطبعها بروح العصر؛ مما يزيد صدق دلالتها، وقوة الاعتداد بها؛ حيث إن الشاهد غير المطبوع بروح عصره قد يعتوره ـ أحيانًا وليس دائمًا ـ الشك في نسبته إلى عصره؛ فقد يكون منتحلاً على ذلك العصر، فما بالنا إذا كان مجهول القائل أيضًا، أو يتنازع نسبته غير شاعر؟!

---

(١) التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، ص ٤٣.

(٢) في علم اللغة التاريخي: دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى، د/ البدراوي زهران، ص٧، ٨، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، سنة ١٩٩٩م.

يقول الدكتور البدراوي زهران: "فاللغة العربية ذات تاريخ طويل متشعب، ولابد من دراسة أعصرها دراسة حقب؛ فهي في كل عصر متميزة عن غيره، وبالدراسة التاريخية نتمكن من التغلب على حواجز الزمن من وجوه عدة"[1].

ثم يصل من خلال ذلك إلى فكرة مهمة كانت أولى في دراسة اللغة؛ يقول:

"ولا نذهب بعيدًا؛ فنحن نصنع شيئًا قريبًا من هذا مع الأدب العربي؛ فندرس الأدب دراسة حقب، ونفرد المباحث لكل عصر على حدة، ونبحث أطوار كل مرحلة وخصائصها الفنية، وبذلك نخدم الأدب من وجوه، ونثري البحث، ويتساءل اللغوي في دهشة: ألم يكن من الواجب أن يصنع هذا الصنيع في حقل الدرس اللغوي؟ ألم يكن اللغويون مطالبين بأن يضعوا للعربية أنحاء تمثل أعصرها المختلفة؟ وماذا يضر إن خالف كل نحو من هذه الأنحاء النحو المألوف الذي نتدارسه أو اتفق معه؟"[2].

إن المعجم التاريخي بهذه الصورة التي يشتمل عليها من التبحر في تتبع المعاني عبر العصور يفيد القارئ؛ لأنه يجد فيه لطائفَ من كل العلوم؛ وتجدر الإشارة إلى أننا لا ندعو إلى التعمق في كل العلوم بما يخرجنا عن طبيعة المعجم اللغوية؛ ولكنْ حَسْبُهُ من معاني العلوم ما يسد حاجة القارئ؛ فلا تذكر كلها ولا تهمل كلها، وهو ما حَرَصْتُ على الالتزام به في النماذج المقترحة التي قدمتها.

وبهذا فإن المعجم التاريخي يساعدنا على اكتشاف كثير من الظواهر اللغوية الناشئة عن اختلاف العصور، وتطور الصناعات والعلوم، واختلاف ضرورات الحياة اليومية في كل عصر؛ ومن ثم فقد تظهر كلمات في عصور، وتختفي في عصور، وقد لا تظهر ألفاظ إلا في عصور متأخرة؛ مثل كلمة "قطب" بمعناها الصوفي؛ و"المفاعل النووي"؛ ولذا تؤرخ هذه الألفاظ أول مرة في عصورها التي ظهرت فيها. إن المعجم التاريخي بذلك يفتح لنا أبوابًا كثيرة من الدراسات التاريخية الوصفية المقارنة؛ ويثري اللغة من خلال جمع كل هذا التراث اللغوي المرتب تاريخيًا بين دفتيه.

---

(١) السابق، ص٩.

(٢) السابق، الصفحة نفسها.

ومما لفت نظري في أثناء إعداد الشواهد بيتان لابن نُباتة المصري المتوفى سنة ٧٦٨هـ يذكر فيهما تركيبًا لُغويًا شائعًا في لغتنا العامة؛ وإن كان صحيح التركيب، سليم العبارة، وقد يكون في عصره غير شائع، وقد يكون شائعًا، لكنه استخدمه في صورته الميسرة بما يناسب المعنى الذي أراده، وهذان البيتان هما قوله:

أيا من ذَكَرْنا الشافعيّ وحائمًا بآلائه والشيء بالشيء يذكر

(ديوان ابن نباتة ص ٢٢٧)

وقوله:

ذكر الغمام بجود كفّك ذاكر والشيء بالشيء المناسب يذكر

(ديوان ابن نباتة ص ٢٣٢)

ولم يكن الهدف الأوحد لمؤلفي المعجم التاريخي للغة الفرنسية ـ كما يقول أستاذنا الدكتور/ محمد حسن عبد العزيز ـ أن يكتبوا اللغة الفرنسية منذ بدايتها حتى اليوم فحسب، بل أن يكتبوا أيضًا تاريخ المجتمع الفرنسي وثقافته من خلال اللغة التي كان يستعملها؛ وقد جاء في مقدمة المعجم كلمة مهمة تقول: إن مولد العالم من خلال الكلمات هو الموضوع الرئيسي لمعجمنا؛ ففي مجال العلاقات بين شعوب أوربا وثقافتها يتشكل بالكلمات تاريخ أوربا المتشعب ... والتأثيرات المتفاعلة بين الشعوب واللغات؛ بالإضافة إلى مواقف الناس من قبول المعنى أو رفضه، موته أو إحيائه على مر ألفي عام أو ثلاثة ... إن وراء ما أحصاه المعجم من كلمات وما قدمه من معارف تكمن أفكار ومشاعر مجتمعات بشرية متعاقبة، تحمل تراثًا انفعاليًا وروحيًا حاولنا استدعاءه في هذا المصنف[1].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن نسبة الشواهد إلى قائليها يعد أكبر معين على استشفاف الإطار الثقافي للعصر؛ فالشواهد المنسوبة لأصحابها، وخاصة الأمثال ـ لأنها تُصْحَبُ بقصص في بعض الأحوال ـ تدل على أخلاق أصحابها، وبعض ظروفهم، وتاريخهم.

(١) انظر: المعجم التاريخي للغة العربية: وثائق ونماذج، ص ٥١.

ولعل التوجه الحميد لطلبة الدراسات العليا في كثير من الجامعات الآن نحو دراسة عصور اللغة العربية دراسة دلالية ـ يمهد للبدء العملي في المعجم اللغوي التاريخي، من خلال بيان هذه الدراسات للأطر الثقافية التي يتميز بها عصر دون غيره؛ فسوف يقدم جهدهم هذا لمن سيتولون وضع المعجم التاريخي مادة غنية ثرية؛ يمكنهم الاستفادة العملية منها.